



## السياسات والإجراءات المالية للاستثمار

رقم الإصدار  
تاريخ الإصدار  
رقم قرار الاعتماد  
جهة الاعتماد

مجلس إدارة  
جمعية معرفة

السياسات والإجراءات المالية للاستثمار بجمعية معرفة  
حرصاً من جمعية معرفة لأموالها وإيماناً ببدأ الشفافية والعدل والافصاح تم إعداد هذه  
السياسات والتي تهدف إلى ضبط الاستثمار

المادة (١):

تسري أحكام هذه السياسات على كافة إجراءات العمليات المالية المرتبطة بالاستثمار.

المادة (٢):

يجب ألا تستثمر أموال الجمعية في مضاربات مالية.

المادة (٣):

يقوم مجلس الإدارة بعمل خطة استثمار أموال الجمعية واقتراح مجالاتها وإقرارها من  
الجمعية العمومية.

المادة (٤):

تحتخص الجمعية العمومية العادلة بوضع القواعد والإجراءات والمواصفات والوجهات  
العامة والمعايير المنظمة لتنفيذ جميع المشاريع الاستثمارية.

المادة (٥):

تحتخص الجمعية العمومية العادلة بالتصريف في أي من أصول الجمعية بالشراء أو البيع  
وتفويض مجلس الإدارة في إتمام ذلك..

المادة (٦):

تحتخص مجلس الإدارة بالبحث عن السبل الاقتصادية الكفيلة بتوظيف واستثمار أموال  
الجمعية ومتلكاتها وعقاراتها والاستغلال الأمثل للفرص المتاحة بحسب النظم واللوائح  
المنظمة للعمل، وضمن الصالحيات المفوضة، ورفعها للجمعية العمومية للإقرار  
والأعتماد النهائي.

**المادة (٧):**

يمكن لإدارة الجمعية استثمار الفائض من السيولة بما يعود بعائد أكبر ممكّن من ضمان توفير السيولة الكافية لسداد التزامات الجمعية تجاه الغير في مواعيدها وضمان عدم توقف الأنشطة لعجز السيولة.

**المادة (٨):**

يجب أن يسبق أي عمل استثماري دراسة جدوى اقتصادية شاملة لكافة النواحي الاقتصادية والفنية والمالية والشرعية والقانونية.

**المادة (٩):**

لا يجوز إلغاء أي مشروع استثماري بدأ تفويضه إلا بعد عرضه على مجلس الإدارة إذا اقتضى الأمر مع تبيان كافة الآثار الاقتصادية المرتبطة على ذلك.

**المادة (١٠):**

يجوز ل مجلس الإدارة تفويض لجنة الاستثمار في إجازة بعض المشاريع الاستثمارية وفقاً لسقف مالي يحدده المجلس.

**المادة (١١):**

يتحدد ما تستثمره الجمعية من أموال بالآتي:

١ - لا يتجاوز المخطط في الموارنة التقديرية.

٢ - أن يكون من فوائض الأموال الخاصة بالجمعية بعد استيفاء المستحقات والالتزامات على الجمعية.

٣ - أن لا يكون من الأموال المقيدة بالأنشطة ومشاريع وبرامج الجمعية.

**المادة (١١):**

يختص مجلس الإدارة في الجمعية بقرار الاستثمار للأموال التي تخص الجمعية ولا تمثل التزاماً عليها (كالأموال المقيدة لبرامج وأنشطة الجمعية - الرواتب - أموال أوقاف).

**المادة (١٢):**

مجلس الإدارة فقط صلاحية استثمار الأموال التي تقل التزامات على الجمعية وتخص مشاريع أو برامج أو أنشطة ولا يمكن نظراً لظروف معينة تنفيذ هذه البرامج والأنشطة للجهات المستحقة لها، مع التأكيد على مراعاة الجانب الشرعي والنظامي بهذا الخصوص.

المادة (١٣) :

تغطي خسائر الاستثمار في الجمعية من الميزانية التشغيلية للجمعية طالما أن قرار الاستثمار اخذه إدارة الجمعية، وفي حالة عدم وجود فائض يكفي في الميزانية التشغيلية يحمل عجز ويحل لتغطيته في الأعوام المقبلة.

المادة (١٤) :

رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه فقط صلاحية اعتماد عقود الرعاية لمنتجات سلعية أو خدمية والتي تهدف إلى توفير عائد أو نسبة من ربح المنتج للجمعية.

المادة (١٥) :

عوائد استثمارات الجمعية أياً كان مصدر أموالها تستخدم في تغطية نفقات البرامج والأنشطة كما تهدف إلى توفير عائد أو نسبة من ربح المنتج للجمعية.

المادة (١٦) :

يظهر حساب مخصص لخاضع قيمة الاستثمارات مطروحاً شكلياً من رصيد الاستثمارات بالميزانية العمومية.

المادة (١٦) :

يسري العمل بهذه السياسة بعد اعتمادها من مجلس الإدارة، وأي تعديل لها يكون بقرار من مجلس إدارة جمعية معرفة.